

مبدأ الشورى في الإسلام

الشورى يشكل واحدا من الأربعة الرئيسية مبادئ في المنظور الإسلامي على التنمية الاجتماعية والسياسية المنظمة. الثلاثة الأخرى هي العدالة، و المساواة، و كرامة الإنسان. الشورى هو أيضا مسألة مركزية في النقاش الجاري بين المسلمين بشأن الإصلاح السياسي. في العالم العربي، وحتى القوى الأكثر محافظة والتي تأتي تكون (وهي كثيرة ومختلفة) في جميع أنحاء - بعد التمرد لفترة طويلة وأود أن أضيف - إلى التعرف على الشورى لا بد منه في الحياة العامة. هذا هو أساسا لأنها قد بدأت لمعرفة حتمية استيعاب ما لا يقل عن قدر من مجلس شورى الإصلاح. لكنها لا تزال بحاجة إلى أن نتجر وراء - يصرخون ويركلون، كما انها كانت - في كل خطوة على الطريق. ما هي الشورى مبدأ في الإسلام؟ هو، كما أراه، وذلك أساسا موازية لمبدأ الديمقراطية في الفكر السياسي الغربي، وجود جوانب مماثل وحول نفس الاتجاه أو الاتجاه. ويتوقف ذلك على 3 مبادئ أساسية . أولا ، أن جميع الأشخاص في أي مجتمع معين متساوون في الحقوق الإنسانية والمدنية. الثانية ، التي قررت أفضل القضايا العامة من قبل رأي الأغلبية. و 3 ، أن المبادئ الثلاثة الأخرى من العدالة والمساواة و كرامة الإنسان، و تتحقق أفضل والتي تشكل جوهر الإسلام الأخلاقي، ومنها تستمد جميع المفاهيم الإسلامية لحقوق الإنسان والحقوق المدنية، في الشخصية فضلا عن الحياة العامة، في إطار الشورى الحكم .

الشورى ، من حيث المبدأ، متجذر في القرآن نفسه. وقد قدم القرآن الكريم الشورى كمبدأ وليس كنظام، من الحكم. الفرق المهم أن نلاحظ، وذلك لأن القرآن وبالتالي فقد تركت للأجيال متعاقبة من المسلمين على مواصلة السعي نحو تحقيق مزيد من الكمال من الشورى مبدأ. في القرآن الكريم، وردت وضعين من المشاورات السياسية. في واحد، يطلب من النبي محمد إلى تشاور مع أصحابه، ولكن، في النهاية، للبت في بلده الخاصة. وفي غيرها، وصفت جماعة المؤمنين بوصفها واحدة أن (من بين خصائصها الأخرى) ويدير لها من قبل شؤون التشاور المتبادل . في واحد، وكلفت تشاور ولكنها ليست ملزمة، وفي غيرها، وصفت بأنها تشكل عملية جدا التي يتم من خلالها التوصل إلى قرارات ملزمة بشأن المسائل العامة. في واحد، وبشارك شخصيا للنبي، في جهة أخرى، هو مجتمع التداول بشأن المسائل العامة بشكل جماعي. المحافظ، كي لا نقول رجعية، عرض على مجلس الشورى يتعرف عليه فقط كما تقديرية تشاور غير ملزم،. وجهة النظر هذه، وغني عن القول، هو أن القوى، ومقارنة أنفسهم بوقاحة على النبي، والعتور على المزيد من الجهد ليناسبهم. ولكن هذا هو أكثر تقدمية، وأقدم، رأي أكثر واقعية من الشورى باعتبارها عملية صنع القرار ملزم أن تحرز تقدما في الاتجاه الإسلامي المعاصر للإصلاح.

ما يدعم هذا الموقف الأخير على وجه التحديد؟ ما هو هناك في إطار الفقهية الإسلامية التي تحبذ أوسع وليس أضيق تفسير الشورى؟

للإجابة، دعونا نستعرض بعض المبادئ الأساسية الإسلامية التي نادرا ما تلقى الاهتمام اللازم في المناقشات حول الإسلام السياسي. وأنا على استخدام مصطلح "الأساسية" هنا عمد، مدركين تماما للشهرة غير مستحقة هذا المصطلح قد تجمعوا عند استخدامها في ما يتعلق بالإسلام. لكنني مع ذلك استخدامها، وذلك لأن المفاهيم القانونية المعنية هنا هي أكثر من هامشية في الفقه

الإسلامي. فقط من خلال فهم هذه القواعد في سياق الإطار العام، يمكن للمرء، في اعتقادي، والبدء في فهم الامتلاء والتماسك من وجهة النظر الإسلامية على الحكم. أعطى الاستشهاد الشروط الأصلية العربية لهذه التركيبات، وإعطاء ثم ترجمتها باللغة الانجليزية.

في المقام الأول، والإسلام ينص على "الرضا العوام"، وهذا هو، موافقة شعبية ، كشرط مسبق لإقامة سلطة سياسية شرعية، و *jama'i الاجتهاد*، هو أن *المداولات الجماعية* كما شرطا للإدارة السليمة للشؤون العمومية . أبعد من ذلك، الإسلام ينص على " *mas'uliyah jama'iyah* "، وهذا يعني، جماعي مسؤولية ، للحفاظ على المصلحة العامة للمجتمع. وتؤكد جميع البشر على قدم المساواة أمام الله، والإسلام ينص على *المساواة أمام القانون* ، وبالنسبة للمطالبة المساواة أمام الله، والتفاوت بين أنفسنا هو نفاق عادي. أخيرا، من خلال رفض التبعية للرجل لأحد إلا الله، والإسلام ينص على حرية كما هو *الحالة الطبيعية للإنسان*، وبالتالي الحرية في حدود القانون هو النص الاسلامي. السؤال الشهير البلاغية التي طرحها ك 2 *حليفة*، **عمر بن الخطاب** ، وقال "عندما (يعني بأي حق) ... عندما هل استعباد الناس، مع العلم أن ولدوا فيها مجانا من أمهاتهم؟" مجلدات تتحدث عن استياء الإسلام الفطري من أي شيء ينتهك الحرية الشخصية بشكل تعسفي.

هذه هي المواقف الإسلامية الأصيلة، مشددا على *موافقة شعبية*، و*التداول الجماعي والمسؤولية المشتركة*، و*الحرية الشخصية والعدالة والمساواة*، و *كرامة الإنسان الفرد*، كل تصور في إطار الشورى في الحكم. وفي المقابل، فإن أي قراءة متأنية وموضوعية لظهار ان الاسلام من قبل وجهة نظرها المساواة في جوهرها، والإسلام يرفض كل أنواع السلطة الاستبدادية أو امتياز، وأنه يرفض توريث الحكم، لا لنسب معينة لديها احتكار الكفاءة والنزاهة. " *إن أفضل شخص يمكنك استخدام* "، كما يقول القرآن، على حد قول ابنة مديروس تقديم المشورة والدها " هو الذي مختصة ونزيهة. " بالتأكيد، في هذه المسألة ذات وزن من الحكم، والناس يجب أن تكون قادرة على توظيف، من خلال الانتخابات، وتلك التي تراها في معظم المختصة وصادقة فيما بينها.

في جذور الإطار الدستوري الإسلامي، هو فكرة الأساسية لل *أمة*، الأمة، والذي يشكل الأساس الاجتماعي للدولة الإسلامية، والهيئة التي من خلالها أعضاء أداء المسؤوليات الجماعية وتحقيق الرفاه الجماعي. و *الأمة* لا بد معا بواسطة النظرة الأخلاقية المشتركة، والتزام مشترك للقيام بما هو حق، وتجنب ما هو خطأ. أهمية هذا تكمن في عدم وجود أي الإقصاء العنصري والإقليمية، والسياسية، ولا في غيره، و *أمة الإسلام* ، على هذا النحو، ويشمل السكان الذين يعيشون في أي مكان كامل مسلم على وجه الأرض، وتشمل أيضا الشعوب التي تعيش في البلاد الإسلامية، الذي وإن لم يكن رسميا مسلم، ومع ذلك هي في سلام مع الإسلام. هذه فكرة شاملة للجميع من الأمة يأتي من خلال بوضوح في القرار الذي رابع *خليفة*، و **علي بن طالب** أعطى آل **مالك بن الاشتر النخعي شركة**، على إيفاد له عندما كان حاكما لمصر في الوقت الذي كانت فيه مصر أكثر من المسيحي ومسلم **علي** كتب:

أعرف، يا مالك، أن أبعث لكم لهذا البلد الذي تعرض قبل إلى الحكام على حد سواء وعادل وظالم، وبالتالي فإن الناس سوف يحكمون عليك في نفس الطريق الذي يقف الآن في حكم من أسلافكم. لذا، دعونا الصالحات أن تكون الأصول الحقيقية الخاصة بك. تأديب نفسك، و تطمع ليس ما هو ليس لك حق. تدريب قلبك لتشعر التعاطف مع الناس، وعلى المحبة لهم ويتلطف معهم. لا تتصرف مثل الوحش شرسة تجاههم، انتزاع قوتهم، للشعب هي من فئتين: فهم إخوة لك في الدين

و / أو الكائنات البشرية زميل لكم ."

ثم يأتي مفهوم الخلافة، وهو ما يعني وفد الله من السلطة إلى الأمة للحفاظ على السلام والعدل والرخاء في العالم. هذا المفهوم هو عالمي في أن كل فرد من أفراد الأمة وملزمة قانونا لضمان التنفيذ السليم للسلطة المفوضة. ممثل الإدارة، والتي من خلالها وحدها يمكن لهذا الالتزام الجماعي الوفاء بشكل صحيح، وهكذا يصبح إلزاميا دستوريا في الإسلام. المطلقة، والسيادة الكونية ينتمي إلى الله، ولكن السيادة على الأرض وكان قد فوض إلى الأمة، الشعب، من خلال ولاية *istikhlaf*. بواسطة تمنع بشكل جماعي والحق والنهي عن المنكر، و الأمة سيمضي قدما، وتحقيق مستويات غير مسبوق في مجال التنمية البشرية .

الثالث هو مبدأ من مبادئ البيعة ، في الأساس شكل من أشكال انتخاب أو يؤكد خليفة، أو رئيس السلطة التنفيذية. وهي تتكون من خطوتين. وتسمى أول خطوة البيعة *khassah* ، وأنه هو بمثابة عملية الترشيح من خلال المشاورات الخاصة. يطلق على الخطوة الثانية البيعة *a'mmah* ، وهذا هو القبول الشعبي للمرشح. منذ وأعرب عن قبوله المصافحة مع خليفة، المكلف، وكانت تلك مخالف مجانية لحجب مصافحة. وبالتالي يتم التعرف المعارضة كحق سياسي.

نأتي الآن إلى المبدأ الدستوري الرابع والمركزية لل شورى . من المهم أن تجعل ملاحظتين

هنا. الأول هو أن النموذج اشتقاقي من الشورى، مشتقة من الجذر *shawr* ، أو مشورة، ويعني التشاور المتبادل في نطاق أوسع لها - وهي المداولات الجماعية فيها جميع الأطراف

و تبادل محام. مصطلح الشورى، على هذا النحو، هو أن يفرق بينه وبين مصطلح *istisharah* وهو

ما يعني من جهة تسعى من محامي آخر، ومنها على المدى *atahawur* الأمر الذي يعني التشاور المتبادل ولكن على نطاق أضيق من تلك التي تصور في مجلس الشورى كما يقوم على المشاركة السياسية على الصعيد الوطني ممارسة. على سبيل المثال، في بلدي، وعمان، وكان اسمه لأول مرة الجمعية الحالي (المجلس) شركة المستشفى الاستشاري، وبعد عدة سنوات فقط اسمها مجلس الشورى ، مدعيا بذلك موقفا أكثر ديمقراطية.

النقطة الثانية أن نلاحظ أنه، في السياق الذي استخدمت هذا المصطلح في القرآن

الكريم، الشورى يستند تشاور بشأن المساواة بين تلك الاستشارات من أجل التوصل إلى قرار

جماعي. هذا تصوير واضح القرآني لل شورى كما أساسا عملية صنع القرار 1 بين متساوين لابد من

التفريق بين من فكرة أن تصور الشورى بوصفها ممارسة مجرد اختياري في السعي من غير ملزم

محام من قبل الحاكم، يتصرف من موقع متفوق، من هؤلاء من رعاياه الذين يجوز له أن يختار

للتشاور. هذا الإصدار المتباينة بدلا من الشورى ، التي يطالب بها الحكام وأقر من قبل رجال الدين

على مر التاريخ شارك في اختار مجلس شورى حقيقي ، وبالتالي تدين الحياة السياسية مسلم

والعربية لقرون من الحكم الاستبدادي. ومع ذلك، منحة دراسية التيار الإسلامي يظهر ميل متزايد

لاستعادة الشورى على شرعية كاملة في الحياة العامة مسلم.

والمبدأ الخامس هو *wikalah* ، وهو ما يعني التمثيل، أساسا التوكية القانونية التي بموجبها يجوز

لأحد أن يعين نائبا للنيابة المرء فيما يتعلق بالمسائل التي التمثيل صحيحا. في السياق الدستوري،

يمكن أن يعني انتخاب نواب لتمثيل الناخبين في شؤون الحكم.

وعلاوة على ذلك، وهناك قواعد قانونية من 2 *kifayah* و اجبة والتي تحدد أيضا لمبدأ التمثيل

السياسي في الإسلام. وفقا لقاعدة من *kifayah*. ويتم تصنيف الالتزامات الإنسان في فئتين

رئيسيتين: الشخصية والجماعية. الالتزامات الشخصية التي لا يمكن تفويضها لشخص آخر، مثل دفع الزكاة ويشار إلى (الزكاة) على أنها فرض عين، . وتسمى الجماعية الواجبات الدينية والاجتماعية التي يمكن تفويضها، فرض- kifayah . تمثيل سياسي ينتمي الى هذه الفئة الثانية، وعلى هذا النحو يصبح من واجب إسلامي.

سيادة اجبة ، وهذا هو، التزام، يعني في جوهره أن يكون أي تدبير أو جهاز اللازمة لتنفيذ الالتزامات الإسلامية أمر يصبح في حد ذاته واجب ديني، شريطة، بالطبع، أن مثل هذا الإجراء من تنفيذ حد ذاته هو صحيح من الناحية القانونية. منذ الحكومة من خلال التشاور المتبادل هو واجب في الإسلام، ونظرا لأنه من المستحيل عمليا بالنسبة إلى سكان كامل لحضور مباشرة إلى الشؤون اليومية للدولة من أجل الوفاء بهذا الالتزام، وإنشاء هيئة الممثل الدائم بالنيابة عن أعضاء في الأمة ويصبح مطلباً الإسلامية.

هناك أخيراً من حق ممارسة العصيان المدني عندما تم العثور على حاكم ليكون في انتهاك بعض المبدأ الأساسية للإسلام. في السياق الدستوري، حيثما كان ذلك ممكناً بالطرق السلمية، وهذا يدعو إلى إلغاء ل البيعة ، وهو الإجراء الذي هو بمثابة الاقالة والعزل من الوظيفة. وقد أكد هذا الحق صراحة من قبل K1 خليفة ، **أبو بكر الصديق** ، وأكد على أن يتوافق الآراء كخليفة للنبي. وقال ان التصدي للمجتمع الحالي في مسجد المدينة المنورة: "لقد أعطيت سلطة على لك، ولكن أنا لست أفضل منكم أين لي أن أعصي الله، أنت أطيعون طالما أنا يتقي الله في ادارة شؤونكم. مدين لي لا طاعة "

التمسك بهذا المبدأ جداً، والثاني K خليفة **عمر** قال: **أين أفعال الحق، مساعدة لي، حيث أنتي تصحيح الخطأ لي.**

وهكذا، وتمتد جذور أفكار الدستورية والحكم الممثل في منظور الاجتماعية والسياسية الإسلامية. لديهم الأساس، ليس فقط في الضرورات الأخلاقية للإسلام من العدالة والمساواة ، وكرامة للإنسان ، ولكن أيضاً في المفاهيم الراسخة القانونية. منحت التي جرت العادة على هذه القواعد محددة بدقة، وتاريخياً نادراً ما تطبق من أي وقت مضى بعد الأربعة الأولى عائلة خليفة، أنها لم تكن أبداً تحدى علناً أو رفض من قبل أي من الأنظمة الحاكمة أو في المدارس التقليدية. وتميل الدراسات الإسلامية في الآونة الأخيرة نحو فهم أوسع لهذه القواعد، وفي بعض الحالات قد عرضت في الواقع أوسع الانشاءات. على سبيل المثال، منذ **محمد عبده ورضا رشيد** وغيرهم شرح أفكارهم الإصلاحية في مصر منذ قرن من الزمان، ليس فقط من صحة الشورى يأتي ليكون أكثر المعترف بها على نطاق واسع، ولكن في نطاق تطبيقه قد حان لاعتبار أساسي على قدم المساواة مع أن النظم الديمقراطية الحديثة، وتتضمن كل العناصر الرئيسية منها، مثل سيادة الشعب، وانتخابات شعبية، والفصل بين السلطات مع المدمج في الضوابط والتوازنات، والتعددية السياسية، والمعارضة القانونية، وحرية التعبير.

اسمحوا لي أن أطرح السؤال المطروح الآن: يجب على المسلمين أن نبحث عن أساس الإسلامية على وجه التحديد لاعتماد الحكم الديمقراطي؟

في رأيي النظر، قد يكون الجواب نعم، لسببين على الأقل.

السبب الأول هو أنه، بالنسبة للمسلمين، البعد الديني للوجود يمتد ليشمل الحياة كلها. على هذا النحو، يجب في النهاية كل القضايا ذات الأهمية الاجتماعية والاقتصادية أو السياسية تكون ذات صلة

المفاهيم الإسلامية الأساسية، وتبين أن في اتفاق معها من أجل كسب قبول الجمهور والدعم غير المشروط.

وعلى العكس، والشيء الأكثر إدانة ما يمكن أن يقال حول السياسة المقترحة أو الاتجاه هو أنه يعارض مع الإسلام. انتقل الإصلاحيين مسلم عندما النظرة الإسلامية على العلم في جزء سابق من هذا القرن كانت لا تزال سلبية على وجه العموم، ليثبت من القرآن أن كل معرفة هي في جوهرها من الله، وأن العلم كان أعضاء هيئة التدريس أن الله على المسلمين لتحقيقه. عندما التعليم الحديث وكان المشتبه به، لا سيما بالنسبة للفتيات، والمصلحين وذكر أصلي والمتمردة من أمر النبي: "التعليم هو واجب على كل مسلم، ذكرا أو أنثى."

وفي الآونة الأخيرة، من خلال المناسبة *الاجتهاد*، وهذا هو، تداول العلماء، تم سن إصلاحات تشريعية هامة في بعض المجتمعات مسلم حول قانون الأحوال الشخصية والأسرة، وهو مجال إصلاح حيث كانت تاريخيا من الصعب جدا تحقيقه. في المجالات السياسية والاقتصادية، في غياب القيود الدستورية المعمول بها، وقد تم استدعاء مبادئ المساواة الإسلامية في كثير من الأحيان احتجاجا، طغيان الاستغلال والفساد والجشع.

والسبب الثاني ينبع من سابقة تاريخية. وعندما أدخلت البرلمانات في بعض البلاد الإسلامية في وقت مبكر من هذا القرن، وأعرب عن أمله في أنها سوف تحد من سلطة استبدادية، يسد الطريق امام التدخلات الخارجية، وتعزيز الاستقلال الوطني. لكن عملت بريطانيا وفرنسا، الذين كانوا الديمقراطي في الداخل، في الاتجاه المعاكس في الخارج من خلال تعزيز الحكام المستبدين الذين كانوا قد المثبتة على هذه الأراضي مسلم. في مصر وسوريا والعراق، بعد تشكيلها، لم يكن يسمح للبرلمانات جديدة في ممارسة نشاطها بحرية في استجابة لتطلعات وطنية. ذلك علنا وكانوا التلاعب بها من قبل القوى الأجنبية أن الديمقراطية البرلمانية جاء لتبدو وكأنها صورة زائفة في نظر عامة الناس. ونتيجة لذلك، فشلت هذه التجربة، يأتي في أعقاب فشل الهيئات الاستشارية السابقة في كل من الدولة العثمانية وبلاد فارس، وترك إرثا من عدم الثقة في العملية الديمقراطية، تشوبه سمعة على أنها وسيلة لتحقيق الاستقلال والإصلاح. أن تدعي لنفسها الحق، وقبولا تاما، والديمقراطية، من حيث المبدأ، يجب أن تأتي الآن للمسلمين، ولا سيما العرب، وليس كما في استيراد الثقافية، ولكن باعتبار ذلك ضرورة للحياة المتحضرة متجذرة في وبدعم من الأفكار والمثل العليا جزءا لا يتجزأ من الإسلامية الخاصة بهم تراث.

البعض يقول ان السبب أدخلت الجديدة شبه المؤسسات الديمقراطية في دول شبه الجزيرة العربية المحافظة مثل "*مجالس الشورى*" بدلا من أن تكون البرلمانات أو مجالس الشعب، هو اعطاؤهم هالة الإسلامية، وبالتالي جعلها أكثر قبولا لدى الجمهور. وهناك سبب أكثر أهمية، على الرغم من واحد شرير، وأظن، هو أن مثل *الشورى* المجالس، واضعو هذه الاستبدادية أمل لن تكون هناك حاجة لأنها وظيفة باعتبارها مؤسسات ديمقراطية كاملة العضوية. إذا كان هذا هو الحال، فإن النتيجة قد تتحول إلى أن تكون مخيبة للآمال بالنسبة لهم. كما لا تزال الدراسات الإسلامية من أجل إعادة تأسيس مركزية *الشورى* كمبدأ ديمقراطي كامل، وتوسيع كلا من الأسهم ونطاقها، وهذه *الشورى* قد الجمعيات في الوقت قد حان لضغوط من أجل الارتقاء إلى مستوى المتطلبات الكاملة لهذه *الشورى* اللقب.

فإنه سيستغرق وقتا، ولكن، قبل أن المجتمعات العربية على وجه الخصوص حسن النية

تصبح *الشورى* الديمقراطية. مثل المسلمين عموماً، وقد غاب عن العرب منذ وقت طويل على أهمية الأخلاق الاجتماعية الإسلامية، وبالتالي ظلت غافلة عن ضرورة أخلاقية الحكم ممثل في الإسلام. الأخلاق الإسلامية تتبع من وعي ثابت من المبادئ والقيم التي تتمسك الإسلام أساسية لمعيشة الإنسان والنمو. مطلوب من المجتمع مسلم للتعبير عن ملموس هذه المبادئ والقيم وأفضل ما في وسعها، في جميع جوانب الحياة، الفردية والجماعية، الخاصة والعامة، في إطار الأمة ، وفي الأمة التجارة مع الدول الأخرى في العالم. هذه المبادئ والقيم، دائم عالمية وغير النسبية: مبادئ العدالة والمساواة ، و كرامة الإنسان ، والقيم مثل الإيمان والعقل والفضيلة والمعرفة والتعاون، والسلامة الشخصية، والاقتصادية الازدهار. تعبير ملموس وتدرجي ويمكن لهذه المبادئ والقيم التي تأتي في إطار لا حول الحكم الاستبدادي الشمولي ولا، وإنما في إطار *الشورى*، أو الديمقراطية، والحكم ملتزمة سيادة هذه المبادئ والقيم في حياة الأمة. هذا الصدد الحاسمة بين نموذج الإسلامية مجتمع فكرياً وأخلاقياً المتطورة، والسيارة اللازمة للحكم ممثل لتنفيذ ذلك من خلال تطور من هذا القبيل، لم يتم بعد التوصل بما فيه الكفاية في وعي مسلم / العربية. وهذا الاتصال من أي وقت مضى أن تتشكل بما فيه الكفاية بما فيه الكفاية لإحداث حقيقي *الشورى* التحول؟ وأنا على أمل أنها ستفعل ذلك. يتحدث العرب على وجه الخصوص، ويشجعني ما تبين وجود اتجاه متزايد بين المثقفين لإعادة زيارة الإسلام، إلى إعادة النظر في جوهرها الفكري والأفكار الأخلاقية، وتبرير مطالب الإصلاح من قبل السكان الأصليين للمعايير الإسلامية *الشورى* بالحكم. إذا كان الفكر العربي تفعل ذلك بحماسة وجدياً، وسوف يكتشفون أن *الشورى* الحكم هو الحكم الديمقراطي في الأساس - تحرير، رفع، وتمكين، ويفضي إلى إحراز تقدم. ودعا العرب إلى الإسلام *الشورى* منذ أربعة عشر قرناً، في مرحلة من التاريخ عندما بقية دول العالم لديها ولكن فكرة باهتة عن الديمقراطية. حان الوقت للعرب لبي الدعوة وإصلاحه. حان الوقت هم المحاصرين مع بقية العالم، بما في ذلك من غير العرب المجتمعات الإسلامية التي هي بالفعل ديمقراطية، أو سريع الديمقراطية.

الشورى ، كما أفهمها، ولقد نصت هنا، هو مبدأ أساسي من مبادئ الحكم في الإسلام. ويمكن اتخاذ أي مطالبية للالتزام الإسلام، بغض النظر عن عدد المساجد التي بنيت أو التعليقات تقي تبتث من وسائل الإعلام المملوكة للدولة، على محمل الجد حيث *الشورى* تم رفض، تجاهل، مشوهة، أو الانقاص منها